

بأقلامهم

حلم الشيخوخة

شارف الوعد بتأمين شيخوخة كريمة وأمنة للبنانيين المنتسبين الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على سن التقاعد، اذ مر على اطلاقه 55 عاما، اي منذ عام 1963 تاريخ تأسيس الصندوق. مليون و430 الف لبناني ينتسبون الى الصندوق، عاشوا ولا يزالون على امل في تأمين هذه الشيخوخة التي اوصى بها قانون تأسيس الصندوق، ليحل مكان فرع تعويض نهاية الخدمة الذي حمل صفة "الموقت" كتدبير، ولا يزال بعد مرور 55 عاما على هذه التوصية. لا يمكن اغفال الاجيال المتعاقبة على مدى العقود الخمسة الماضية التي امضت سنوات عمرها حاملة بأخرة هائلة. الاكيد ان كثرا توفوا ولا يعرف كيف كانت آخرتهم، من دون تحقيق حلمهم. لا يختلف تفكير الذين لا يزالون ناشطين في العمل، فهم ايضا يسألون هل سيكونون احياء للتنعم بهذه الشيخوخة، من دون الحاجة الى مَنْ يعيّلهم، خصوصا اذا كان سيحصل على هذه الاعانة بمئة مئة. بعد خمسة عقود على تعطيل اقرار الشيخوخة، لم يفهم اللبناني بعد الاسباب، وطبعا لن يحصل على الاجابة. معلوم ان مشاريع ضمان هذه الشيخوخة تكاثرت وتعددت مضامينها، وتعاقبت على نقاشاتها اجيال من المسؤولين. كما كانت البند الاول في جدول اعمال وزراء عمل كثر فور توليهم حقيبتهم، مع الحرص وتأكيد وضعها على سكة التنفيذ في عهدهم.

قد تكون الجهود صادقة ومستهدفة وحريصة على ضمان شيخوخة كريمة للبنانيين، وقد يكون وراء التأخير والتأجيل اعتبارات، اذ كان النقاش في هذه المشاريع يطفو على سطح الاهتمامات الرسمية ويستحوذ على حيزٍ واسع من الشرح والتفسير واعلام الناس بالتقدم الحاصل في النصوص والشروط والتعهدات، وفجأة يختفي عن الاجندات عند اي تطور سياسي او امني او اقتصادي ومالي، لتراجع اولويته الى اسفل الدرجات ويطول غيابه بعد ان يضع في مهب التجاذبات على المسائل السياسية التي لا يمكن التنبؤ بزمن تهدتها. هل اقترب تحقيق هذا الامل؟

الجواب نعم مع ربما، في وجود مشروع قانون في المجلس النيابي بات شبه جاهز، لكنه عالق في تحديد المرجعية التي تديره. وكان مفترضا



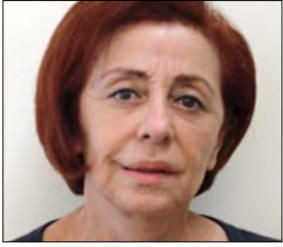
بقلم
دانيال الزاهر*

ضيف العدد

الفساد آفة وسلوك

يعرّف صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات العالمية الفساد بـ"اساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة". يبدو ان الاقتراحات الدونكيشوطية لمكافحة الفساد جاءت في كثير من الاحيان هزيلة او عديمة الجدوى، وقد طاول الفساد الامم المتحدة حتى عام 2015، واقامت شكوى ضد جون آشي رئيس الجمعية العمومية للامم المتحدة تتهمه باختلاس مليون دولار بالتنسيق مع رجل اعمال صيني. كذلك ضرب الفساد مؤسسات دولية وهيئات اعترناها ابعده من ان يدخل فيها الفساد، وعلى سبيل المثال FIFA والممارسات الفاسدة والاموال الطائلة التي دفعت فيها.

لذلك، وان كان في كثير من الاحيان يحاول المسؤولون معرفة اين ذهبت الاموال ولا يستطيعون الا استرداد القيمة القليلة منها، يبقى المثال السنغفوري احسن الامثلة على نجاح بعض الدول في مكافحة واسترداد اموالها، مدعمة بارادة سياسية وقضاء مستقل غير قابلين للجدل. وضعية لبنان لا تختلف عن هذه الحالة، والارادة السياسية التي ظهرت جدبا في كلام رئيس الجمهورية واكد عليها السيد حسن نصرالله واعدة اذا كانت محصنة بقضاء مستقل ومؤسسات مخصصة لمكافحة الفساد. اليوم نحن في حاجة الى بدء عملية اصلاح ووقف الهدر والنزف. لن يكون ذلك الا اذا بدأنا برأس المؤسسات واعطينا مثلا صالحا. لذا قد يكون تخفيف مخصصات النواب برهانا واضحا على جدية الدولة في هذا المنحى. لا يمكن الاستفادة من مؤتمر سيدر الا اذا مشيناها خطوات ثابتة في اصلاح المالية العامة، وتخفيف النسبة المئوية من الموازنة التي تصرف معاشات وتنفيعات. كل هذا يمكننا تحقيقه مع اصلاحات بنوية، وايجاد ثقافة الابلاغ عن ممارسة الفساد، ومزيد من الشفافية في ادارات الدولة والمسائلة على اساس الجدارة لادارة الموارد البشرية في الادارة العامة. هذه الامور لو نفذت تجعل من الممكن الحد من الفساد والسير في اصلاح.



بقلم البروفسور
غريتا صعب

يبقى القول ان تحديد اتجاه الاصلاحات ليس سوى جزء من المهمة. وتكمن الصعوبة الرئيسية في تنفيذها. سؤال من اين لك هذا؟ قد يكون انسب سؤال يطرح على العديد من السياسيين والموظفين والمدراء في الدولة اللبنانية. والا نحن نسير نحو الهاوية وبشكل سريع، والاكيد من دون رجعة.

مع سيدر (1)، علاوة على حشد الدعم الدولي لدعم استقرار الاقتصاد وتنفيذ اصلاحات هيكلية، لا بد من التطلع الى امور باتت تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد، منها استمرار نمو الدين العام حتى اصبح يتجاوز 150% من الناتج المحلي الاجمالي، واستمرار العجز في الحساب الجاري، وفي ظل جهود لا تزال غير كافية لمكافحة الفساد والمفسدين. واذا ما جاءت الموازنة، ستكون خطوة في رحلة الألف ميل، وستبقى غير كافية. الامر المقلق حاليا حالة الجمود في الاقتصاد اللبناني سواء في الاستثمار او في التجارة العامة، ما يعني امورا عدة وجب التطلع اليها بدقة ومراقبتها. عليه يجب ان يكون التصدي للفساد وتحسين الحوكمة عنصرا اساسيا في اجندة الاصلاح في لبنان. وقد قدم صندوق النقد الدولي بعض التوصيات للقضاء على الفساد، اهمها تفعيل قانون الثروة غير المشروعة.

اما الخلفية الاقتصادية فهي واضحة اجمالا، ولا تتطلب دروسا مستفيضة في الاقتصاد، لا سيما وان الجميع يعلم علم اليقين ان النمو ما زال منخفضا ومن غير المحتمل ان يتحسن في المدى القريب، لا سيما في القطاعات التي تعتبر اساسية للبنان، مثل السياحة والعقارات والبناء (وبحسب مصرف لبنان فإن اسعار العقارات تدنت بنسبة 10% في عام 2017، في حين ان مؤشر ثقة القطاع الخاص ما زالت مثقلة بسبب عدم الاستقرار السياسي، وارتفاع تكاليف الواردات لا سيما النفط ومع انخفاض الدولار الاميركي).

هذه هي الصورة، وتبدو قائمة. الا انها غير مستحيلة في بلد استطاع النهوض دوما كطائر الفينيق.